لبنان ليس غزة .. وليس خصوصاً غزوة!

الراي
٨-٨

خيرالله خيرالله

يصعب الحديث عن غزة هذه الأيام من دون التطرق إلى كيفية خدمة الجانب الإسرائيلي تحت شعارات الممانعة والمقاومة أحياناً والتصدي للأطماع الإسرائيلية في أحيان أخرى، وكأن المطلوب التنافس على تقديم الخدمات للعدو لا أكثر. تستخدم الشعارات لتقديم مثل هذه الخدمات التي لا تدعم سوى الحلف غير المقدس القائم بين المتطرفين الرافضين للسلام في المنطقة. والمعني بكلمة المنطقة هنا الدول العربية وإسرائيل وإيران تحديداً التي تعتبر نفسها اللاعب الإقليمي الأساسي الجديد، إلى جانب إسرائيل طبعاً. تستفيد إيران من دون أدنى شك من النظام السوري الذي بات تحت رحمتها في لبنان منذ خروج قواته من البلد وحلول ميليشيا (حزب الله) التابعة لها مكانه. استطاعت ميليشيا (حزب الله) المذهبية أن تملأ الفراغ الناجم عن الانسحاب العسكري السوري من الأراضي اللبنانية نتيجة ارتكاب جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. ولذلك ذهب الرئيس السوري بشار الأسد قبل أيام إلى طهران بصفة كونه وسيطاً بينها وبين الأوروبيين، بينها وبين فرنسا في أسوأ الأحوال. ولدى وصوله إلى العاصمة الإيرانية بات عليه نفي هذه الصفة، ولو بطريقة لبقة، بعدما تبين له أن طهران لا تقبل وساطات من أنظمة تعتبرها تحت مظلتها لا أكثر.

يستطيع الرئيس السوري تحقيق انتصارات على لبنان واللبنانيين كما حصل أخيراً، خصوصاً بعدما استقبله الرئيس نيكولا ساركوزي في باريس بحفاوة قلّ نظيرها، ولكن، كان لا بدّ لطهران من تذكيره بأن أوراقه هي في الواقع أوراقها وأنه لولاها لما كانت (غزوة بيروت) الأخيرة، ولولاها لما كانت حرب صيف العام ٢٠٠٦ التي خرج منها (حزب الله) منتصراً على لبنان واللبنانيين طبعاً. مكّنت تلك الحرب الرئيس السوري من إلقاء خطابه المشهور الذي تحدث فيه عن (أنصاف الرجال) من دون أن يجد فارقاً بين الانتصار على إسرائيل والانتصار على لبنان، رافضاً الاعتراف بأن حرب الصيف أدت إلى القرار ١٧٠١ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي لا يمكن الاستهانة به كونه غيّر المعطيات بشكل جذري على الأرض اللبنانية. من بين المعطيات التي تغيّرت تعزيز القوات الدولية في الجنوب اللبناني وانتشار الجيش الشرعي في المنطقة للمرة الأولى منذ ثلاثين عاماً.

لا بدّ من العودة إلى أحداث غزة للتأكد أن ليس في الإمكان محاربة إسرائيل بالشعارات، وأن الشعارات لا بد من أن ترتد على الطرف العربي عاجلاً أم آجلاً. أصر (حزب الله) على رفع شعار (المقاومة) عبر البيان الوزاري للحكومة الحالية، رافضاً أن يتذكر النتائج التي ترتبت على (اتفاق القاهرة) السعيد الذكر الذي شرّع المقاومة الفلسطينية انطلاقاً من لبنان. نعم، انطلاقاً من لبنان وحده الذي توجب عليه دفع كل الفواتير العربية في آن. ربما لا يريد (حزب الله) تعلم شيء من تجربة لبنان مع (اتفاق القاهرة). ربما يعتبر الحزب المقاتلين الفلسطينيين مجرد هواة بالمقارنة مع مقاتليه. ولكن أليس في استطاعته أن يستفيد، ولو قليلاً من تجربة (حماس) في غزة؟

تمارس (حماس) حالياً لعبة القمع في غزة. إنها لعبة خطرة بكل المقاييس، ليس لأنها عزلت القطاع عن العالم فحسب وجعلت المواطن في غزة يشعر أيضاً بأنه محاصر من كل الجهات وفي قوته اليومي وفي دوائه كأن المطلوب تطويعه لا أكثر، بل لأنها دفعت أيضاً فلسطينيين إلى اللجوء إلى إسرائيل.

جيش لبنان

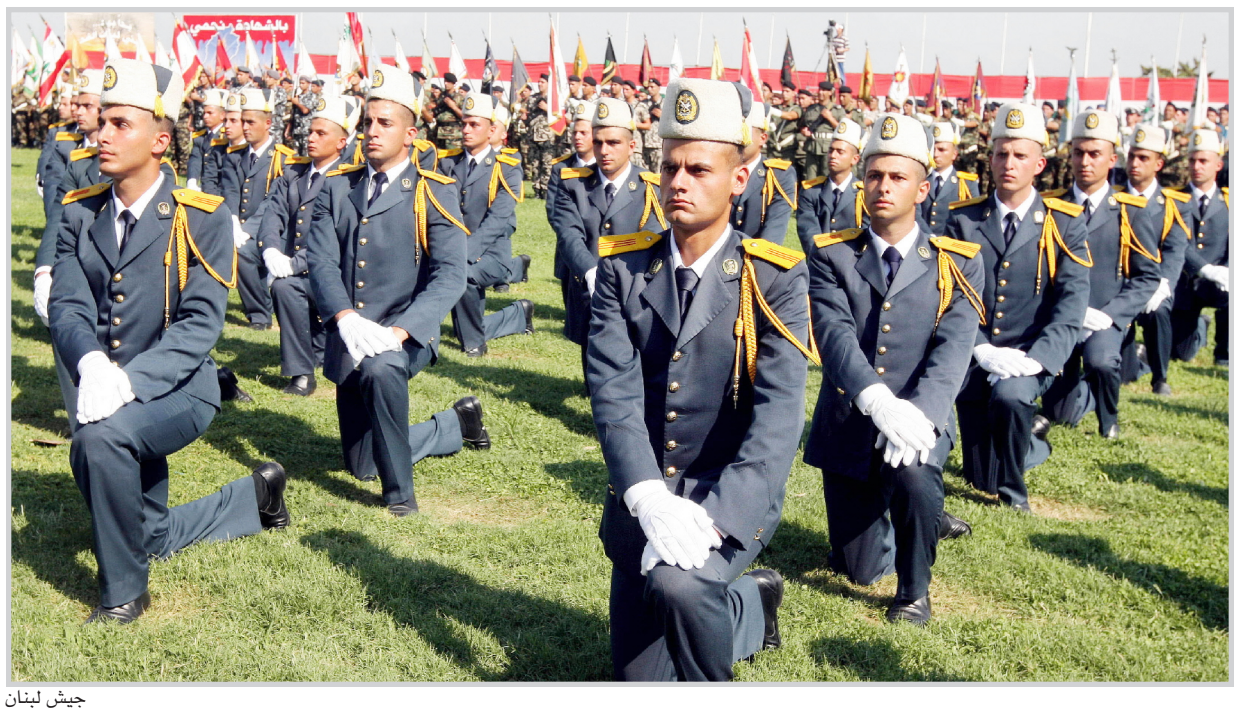

هل من جريمة أكبر من هذه الجريمة؟ هل من جريمة أكبر من جريمة اضطرار فلسطيني إلى الهرب إلى إسرائيل لإيجاد العلاج فيها وكي يتوافر له حد أدنى من الحماية من ميليشيات (حماس)؟

يفترض في (حزب الله) تفادي تكرار تجربة (حماس) في بيروت ولبنان، علماً أنه يسير في الاتجاه ذاته. فرض الحزب البيان الوزاري بالقوة وسيسعى إلى فرض التعيينات في المراكز الأمنية. وفي حال لم يتمكن من ذلك، ليس مستبعداً أن يستعيد تجربة السابع والثامن من مايو الماضي. وقتذاك احتل الحزب الإيراني بيروت وأبلغ كل من يعنيه الأمر أنه يتحكم بالمدينة، وأنه يعرف هوية كل شخص مقيم فيها ورقم هاتفه النقال والثابت. إنه عمل استخباراتي من الدرجة الأولى في مواجهة مواطنين لبنانيين لا حول لهم ولا قوة يواجهون ميليشيا تمتلك إمكانات ضخمة بما في ذلك التعبئة المذهبية التي لا علاقة لها من قريب أو بعيد بتاريخ الطائفة الشيعية الكريمة في لبنان بصفة كونها طائفة مؤسسة للكيان ومستفيدة من وجوده، بل من ركائز وجوده. ولكن ما العمل عندما تنفلت الغرائز على غرار ما حصل في العراق بدفع واضح من النظام الإيراني؟

من الآن، يمكن القول إن (حماس) ستفشل في غزة... وإذا نجحت، فإن نجاحها لن يخدم سوى إسرائيل. لماذا هذا الإصرار العجيب لدى (حزب الله) على تكرار تجربة (حماس) الفاشلة سلفاً في لبنان وفي بيروت تحديداً؟ هل لأنه لا يريد أن يتعلّم أم لأنه أسير المحور الإيراني - السوري؟ الجواب أنه أسير المحور الإيراني - السوري، وأن لبنان ضحية هذا المحور الذي يعتقد أن في استطاعته عقد صفقات مع الولايات المتحدة ومع إسرائيل نفسها على حساب الوطن الصغير. هذا ممكن. ولكن يفترض في (حزب الله)، التفكير دائماً وأبداً بأن لبنان ليس غزة، وليس خصوصاً غزوة، وأنّ من الخطر استعادة تجربة القطاع في لبنان. ولكن هل يمتلك (حزب الله) حتى حرية التفكير في ذلك؟ هل يمتلك حرية التفكير في أنه يستخدم لاستعادة تجربة ما بعد (اتفاق القاهرة) التي دفع اللبنانيون، وعلى رأسهم أهل الجنوب، بسببها ثمناً غاليا لها؟

البيان الرقم واحد

السفير
٨-٨

ساطع نور الدين

ما بين صدمة الغرب ولامبالاة العرب إزاء الانقلاب العسكري الذي اطاح بالرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ عبد الله، على يد قائد الحرس الجمهوري الجنرال محمد ولد عبد العزيز... قواسم مشتركة من الخبث والنفاق، تختزل الكثير من مظاهر تلك العلاقة المعقدة بين عالمين في حالة حرب شاملة، كانت الديموقراطية احد اسلحتها.

لكن تعبير الغرب عن اساه ولوعته للاطاحة بالرئيس الموريتاني، والذي ترجم بقرار الوقف الفوري للمساعدات الاقتصادية الى الشعب الموريتاني كله، هو اكثر انسجاما مع النفس ومع الخطاب الغربي ومع الجمهور الغربي الذي صدق وربما لا يزال يصدق ان الحملة العسكرية الحالية على العالم العربي هدفها اصلاحه وتحديثه وتطويره لا اكثر ولا اقل، تماما كما كانت الحملات الاستعمارية في القرون الماضية.

هكذا يفكر الغرب. كان ولا يزال. وهو لم يواجه يوما، على مدى تلك القرون، مقاومة عربية جدية، بل مجرد هبات عاطفية وردود فعل عفوية، سرعان ما خبت او هزمت لانها لا تعبر عن وعي شعبي عام، ولا تعكس وحدة اجتماعية فعلية، ولا تستخدم ادوات فكرية ثابتة وراسخة، ولا تحمل بالتالي مشاريع وطنية جذابة.

قد تكون موريتانيا نموذجا مثاليا لتلك العلاقة المضطربة مع الغرب. لأن الجغرافيا التي تضعها على حافة العالم العربي، والتاريخ الذي جعل منها حقل التجارب الاخير ربما في العالم للانقلابات العسكرية المتلاحقة، يطرحان السؤال الدائم عن المصدر الخارجي لمتاعب تلك الدولة العربية البعيدة عن هموم الامة وازماتها الكبرى، والتي يبدو انها باتت في الطريق الى اكتشاف ثرواتها الطبيعية.

لكن ثمة حاجة الى فهم سبب عدم اكتراث العرب ازاء هذا الخبر الصاعق الذي جاءهم بالامس من نواكشوط، وهو ما لا يمكن ان يعزى فقط الى ضعف الشعور القومي، ولا حتى الى عدم الاهتمام السياسي بأحوال ذلك البلد النائي، ولا طبعا للاعتقاد ان هناك مؤامرة دولية، اميركية او اوروبية او حتى اسرائيلية، شجعت الانقلاب العسكري وضمنت نجاحه الخاطف في الاستيلاء على السلطة من دون اراقة قطرة دم واحدة.

في مكان ما من الذاكرة العربية توجد فكرة جنونية قديمة، استعيدت مع الحدث الموريتاني الخطير: الانقلاب العسكري باعتباره خيارا حسنا للحفاظ على مفهوم الدولة الوطنية الذي سقط في مختلف الانحاء العربية تحت وقع الاحتلال الاجنبي المباشر من جهة، والحروب الاهلية الشاملة من جهة اخرى.. وبصفتها بديلا وحيدا من تلك الوجوه الحاكمة الموروثة من حقبة تمتد الى منتصف القرن الماضي، او من تلك الوجوه القاتمة التي تعد الجمهور العربي في كل مكان بإرشاده الى اقصر الطرق نحو الجنة.

الفكرة خرقاء، يائسة، لكن اللامبالاة ازاء الانقلاب العسكري عكست قدرا من التشجيع لضباط آخرين على الإقدام على مثل هذه الخطوة في اكثر من ست دول عربية تتمنى، ربما، صدور البيان الرقم واحد، بدلا من صدور الفتوى الاخيرة.

مصر وحماس و (ديكتاتورية الجغرافيا)

الدستور
٨/٨

عريب الرنتاوي

ليس ثمة من ود ظاهر على سطح العلاقة بين حماس ومصر، فكلا الطرفين لديه سجل طويل وعريض من التحفظات والانتقادات على الطرف الآخر، و"المساكنة" القائمة بينهما، اضطرارية وتمليها حاجة كل منهما للآخر، ولولا "الجغرافيا" لفعلت "السياسة" و"الإيديولوجيا" و"غياب الكيمياء الشخصية" أفعالها في تفريق الفريقين والمباعدة ما بينهما.

ليس أمام إمارة حماس في غزة إلا "البحر من أمامها والعدو من ورائها"، منفذها الوحيد إلى العالم يمر بمصر، وعبر حدودها وموانئها البرية والبحرية والجوية، يمر شريان حياة القطاع برمته، وأي لعب بهذه المسألة تعني المجازفة بالكثير، ناهيك بالطبع عن حاجة حماس للعلاقة مع دولة بحجم مصر وثقلها في المنطقة، برغم كل ما قيل وكتب، ويمكن أن يقال ويكتب، عن تراجع هذا الدور وتآكله.

في المقابل، تدرك القاهرة أنها لا تستطيع أن تتخلى عن مسؤولياتها حيال قطاع غزة الذي ظل تابعا إداريا لها منذ العام النكبة وحتى الهزيمة، واحتلته إسرائيل وهو تحت السيادة المصرية، وفيه مليون ونصف المليون من الفلسطينيين الفقراء والغاضبين والمجروحين، وتنشط على أرضه وفي صفوف سكانه، حركات أصولية متنوعة من إخوانية وسلفية وتحريرية إلى غير ما هناك من تسميات، تؤرق القاهرة وتذكرها بأزماتها المتكررة والمستمرة مع الحركات الأصولية والدينية، بدءا من الإخوان وانتهاء بالجهاديين على اختلاف مرجعياتهم ومسمياتهم.

لكأننا أمام زواج كاثوليكي بين زوجين كارهين لبعضهما البعض، هما لا يستطيعان الانفصال أحدهما عن الآخر، بيد أنهما لا يقويان في الوقت ذاته، على توفير سبل العيش الهانئ والتعايش الهادئ بينهما...لذا نجد أزماتهما تنفجر حينا وتخبو أحيانا، ولكنها تظل كامنة تحت الجمر والرماد في جميع الأحوال والأوقات.

مصر مقيدة بضوابط كامب ديفيد ومحددات المعاهدة، ولا أحد يريد لها أن تخرج عن هذه الضوابط وتلك المحددات، فتلك مجازفة غير محسوبة، لا يمكن لمصر أن تتكبد عناءها، ومصر مقيدة بشروط اتفاقية رفح غير المريحة، وفوق هذا وذاك، مصر مسكونة بهواجس الإسلاميين والإرهاب وضرباته المميتة لقطاع السياحة على مقربة من القطاع وعلى امتداد شواطئها على البحر الأحمر.

أما حماس في المقابل، فهي تشكو "النظرة الأمنية" الحاكمة لعلاقة القاهرة بها، وتعترض على اعتقال كوادرها وقياداتها، وتستغرب الاستجوابات التي تجرى معهم، ولا تفهم الحملة المصرية على "الأنفاق" التي تعد آخر "العروق" المفتوحة لتدفق الماء والهواء والغذاء إلى الجسم الغزّي المتيبس، وهي تريد موقفا مصريا محايدا على الأقل، إن تعذر أن يكون منحازا لها، ولكنها بالقطع تغضب حين ترى الموقف المصري متساهلا حيال الضغوط والتعقيدات الإسرائيلية.

في الآونة الأخيرة، شن الإعلام المصري الرسمي عموما، هجوما غير مسبوق على حماس وقيادتها ونهجها وأسلوب إدارتها للقطاع، وقد تزامن ذلك مع تصاعد الدعوات الحمساوية لسحب ملف الوساطة في قضية "شاليط" من مصر وإعطائه لوسيط دولي أو عربي آخر، كما أن حماس بدأت ترهن تقدم المفاوضات حول التهدئة و"شاليط" بإفراج مصر عن معتقليها وانتهاج سياسة أكثر توازنا حيال الصراع الفلسطيني الداخلي، وأقل انحيازا لفتح والسلطة وعباس.

ليس لحماس مخرج من "القطاع المحاصر" إلا من خلال مصر، وليس في القطاع من قوة يمكن لمصر أن تتحدث معها غير حماس، وإلى أن يتبدل الحال، ستظل للجغرافيا ديكتاتوريتها الضاغطة على الجانبين.

ملفات كبيرة "تظهر" فجأة مع اقتراب زمن الانتخابات

النهار
٨-٨

سمير منصور

لم يكن خطاب الرئيس ميشال سليمان في عيد الجيش وامام الضباط المتخرجين في المدرسة الحربية خارج "النفَس" التوافقي الهادئ الذي تميز به شخصيا واتسمت به مواقفه وخطبه منذ ما قبل خطاب القسم الدستوري في مجلس النواب، ولكن ثمة فقرة في الخطاب استوقفت المراقبين، هي تلك المتعلقة بالشأن الامني الداخلي، وهو ما يعني المواطن مباشرة ويمس حياته اليومية، وقد حملت جديدا لافتا، وجاء فيها:

"انا اعلم ان اصعب ما يعترضكم هو استعمال السلاح ضد اهلكم الذين يتبادلون اطلاق النار. ولكن اليس من الواجب التصدي لمن يطلق النار على اخيه في الوطن؟ لذلك ادعوكم، في ظل التوافق السياسي السائد اليوم، الى ان لا تترددوا في قمع المخلين، مهما تكن انتماءاتهم ومبرراتهم، لكي لا تعم الفتنة. سلاحكم، ايها العسكريون، يجب ان يعانق السلاح الموجه الى صدر العدو الذي سبق له ان انهزم على ايديكم وايدي المقاومة. كذلك يجب ان يوجه الى صدر الارهاب المتربص بلبنان شراً، والى صدر الفتنة التي اذا ما اشتعلت، فستحرق الارض ومن عليها".

بدا واضحا ان رئيس الجمهورية في هذه الفقرة خصوصا، شهر سلاح الموقف. لقد وضع "سلاح الفتنة" على قدم المساواة مع سلاح العدو وسلاح الارهاب، ودعا العسكريين الى قمع المخلين بالامن مهما تكن انتماءاتهم "لكي لا تعم الفتنة" مستندا الى "التوافق السياسي السائد" في اشارة الى الاجماع السياسي الاخير في طرابلس والشمال وقبله في بيروت والجبل والبقاع، على دعوة الجيش والقوى الامنية الى التصدي بحزم لمطلقي النار واسكاتهم بالقوة ومنع اي ظهور مسلح.

وهكذا تبدو البلاد امام مرحلة جديدة من التعامل مع اي "سلاح فتنة" في الداخل، والجيش سيرد بقوة على اي مصدر او محاولة لتفجير الوضع من جديد. وقد فعل ردا على محاولات متكررة من هذا النوع على ضفتي "شارع سوريا" في طرابلس بين باب التبانة وبعل محسن. ومن الطبيعي ان ينسحب الامر على اي محاولات مماثلة قد تحصل في اي منطقة اخرى في لبنان.

على انه يبدو جليا، استنادا الى معطيات محلية واقليمية ودولية، وفي انتظار جلاء بعض الاستحقاقات في هذا الاطار، ان "الستاتيكو" مستمر اقله حتى الخريف وربما الى نهاية السنة، حيث تدخل البلاد بعدها زمن الانتخابات النيابية، الا اذا طرأ ما يعاكس هذه المعطيات - لا سمح الله —وقد اتاحت صيفاً مزدهرا في لبنان هذه السنة ان دل على شيء فعلى ان ارادة المواطن العادي في هذا البلد لا تقهر، ومعه اللبنانيون المغتربون والمصطافون من الاشقاء العرب الذين اقبلوا بكثافة غير مسبوقة منذ سنوات، على لبنان، وتدل الاحصاءات الرسمية على وصول الآلاف يوميا وعلى رحلات طيران اضافية يومية ولاسيما من دول الخليج العربي، وبعض الدول الاوروبية.

وتؤكد الحركة الناشطة كذلك ان هذا البلد لا ينقصه سوى الامن والقليل من احترام القوانين ولاسيما في الشارع وعلى الطرق الرئيسية، لكي يستعيد عافيته على كل صعيد في فترة قياسية وفي اسرع مما يتصوره البعض، ويعول كثيرون في هذا المجال على وزير الداخلية الجديد زياد بارود.

ويروي مرجع سياسي ان تاجرا كبيرا في مجال مواد البناء، ابلغه قبل ايام مذهولا نفاد مئات آلاف الامتار من البلاط المستورد خلال فترة شهر، وسأل: اين يصبح هذا البلد لو اعطي الحد الادنى من الامن والاستقرار السياسي؟

ويستغرب المرجع المذكور محاولة بعض السياسيين "تمنين" اللبنانيين بهذا الصيف، لافتا الى ان الفضل —اذا كان هناك من افضال —يعود الى الشعب اللبناني وحده، وتصميمه على مواجهة الصعاب وتداعيات خلافات السياسيين وتأثيراتها السلبية على حياته.

ولئن تكن الزيارة المرتقبة للرئيس سليمان لسوريا الاربعاء المقبل تلبية لدعوة رسمية من الرئيس بشار الاسد، بمثابة الخطوة الاولى نحو اعادة تصحيح العلاقات بين لبنان وسوريا و"تطبيعها"، فان مجرد حصول الزيارة ينعكس انفراجا على الحركة الاقتصادية المتبادلة بين البلدين، وكذلك على حركة السياحة في لبنان مرورا بسوريا، وبالعكس، في ما يسمى السياحة المشتركة التي يقوم بها زوار بيروت ودمشق من المصطافين العرب وغيرهم، ناهيك بالانفراجات المتوقعة تدريجا على المستوى السياسي وانعكاساتها على الوضع العام، اذا سارت الامور على ما يرام وتطورت نحو الافضل.

ومع اقتراب زمن الانتخابات يتكاثر الكلام السياسي الاستهلاكي —الانتخابي، وقد بات اللبنانيون ذوي خبرة في التمييز بينه وبين المواقف الحقيقية الصادقة. وخير دليل على هذا "التكاثر" هو ذاك "الظهور" المفاجئ لبعض الملفات الكبيرة و"المزايدات الرخيصة" في بعضها الى درجة الهبوط الى مستوى العنصرية" وفق بعض السياسيين. وحسناً فعل بعضهم في استبدال عبارة "رفض التوطين" بـ"حق العودة" للفلسطينيين الى ارضهم.

واللافت ان البعض يتصرف كأن التوطين —المرفوض بشكل قاطع من اللبنانيين جميعا والوارد رفضه في مقدمة الدستور —بات على الابواب، ويا للمصادفات مع اقتراب الانتخابات النيابية!

واسوأ ما في الامر ان بعضهم يزجّ سلاح المقاومة في معركته، اذ يربطه بمنع التوطين، موحياً من حيث يدري او لا يدري، ان هذا السلاح موجه الى المخيمات في انتظار العودة التي لن تكون مستحيلة مع استمرار صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته الحقيقية داخل ارضه وبالصدور العارية في مواجهة اعتى انواع الاسلحة. وهذا الصمود لم يتمكن من "هزّه" الجيش الاسرائيلي، بكل اعمال القتل والوحشية التي يمارسها ضد الشعب الفلسطيني.

واذا كان "منع التوطين" وحل كل المشكلات الامنية والاقتصادية ورفع مستوى المعيشة وعودة الكهرباء ٢٤ ساعة على ٢٤ سيتم خلال اقل من عشرة اشهر —عمر الحكومة —فسيسجل التاريخ انجازا رائعا لها، ولا بأس اذا كان لغايات انتخابية، فالتنافس على الخدمة مشروع، شرط ان يكون جدياً وفاعلاً ولا ينحسر انحسار عاصفة الانتخابات!